T05-01152

١٣٤
ى ١ ى

جامعة حلوان
كلية الحقوق

الممارسات المقيدة للمنافسة والوسائل القانونية اللازمة لمواجهتها

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

لينا حسن ذكى

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذة الدكتورة / سميحة مصطفى القليوبى (رئيسا)

أستاذ القانون التجارى و البحرى

ووكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة سابقا

الأستاذ الدكتور / رضا محمد عبيد (عضوا)

أستاذ القانون التجارى والبحرى

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع بني سويف سابقا

الأستاذ الدكتور / فايز نعيم رضوان (مشرفا وعضوا)

أستاذ القانون التجارى والبحرى

وعميد كلية الحقوق - جامعة حلوان سابقا

الأستاذة الدكتورة / نادية محمد معوض (مشرفا وعضوا)

أستاذ القانون التجارى و البحرى المساعد

س قسم القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق - جامعة حلوان

٢٠٠٤

١٢٤/٢

جامعة حلوان
كلية الحقوق

الممارسات المقيدة للمنافسة والوسائل القانونية اللازمة لمواجهتها

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

لينا حسن ذكى

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذة الدكتورة / سميحة مصطفى القليوبى (رئيسا)

أستاذ القانون التجارى و البحرى

ووكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة سابقا

الأستاذ الدكتور / رضا محمد عبيد (عضوا)

أستاذ القانون التجارى والبحرى

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع بني سويف سابقا

الأستاذ الدكتور / فايز نعيم رضوان (مشرفا وعضوا)

أستاذ القانون التجارى والبحرى

وعميد كلية الحقوق - جامعة حلوان سابقا

الأستاذة الدكتورة / نادية محمد معوض (مشرفا وعضوا)

أستاذ القانون التجارى و البحرى المساعد

ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق - جامعة حلوان

٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

وممن خلقنا أمة يهدون بالحق

وبه يعدلون (الأعراف الآية ١٨١)

صدق الله العظيم

إهداء

إلي روح والدي الحبيب..... رحمـــه الله

اللهم إن كان ثمة ثواب على هذا العمل فـــإنني أســـألك أن تبلغـــه روحـــه الطاهرة.

شكر و تقدير

أتوجه بخالص تقديري و عظيم شكري لأستاذي **الدكتور فايز نعيم رضوان** أستاذ القانون التجاري و البحري و عميد كلية الحقوق -جامعة حلوان على تفضله بقبول الإشراف على الرسالة ، وعلى رحابة صدره و علمه الغزيـو الذي دعمني به طوال مدة الإشراف .كما أسجل عرفاني لـه علـى كافـة توجيهاته لي و على التعديلات القيمة التي نصحني بإضافتها على الرسالة .

كما أتوجه بعظيم شكري لأستاذتي **الدكتورة نادية معوض** أسـتاذ القـانون التجاري و البحري و رئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق -جامعـة حلوان لتفضلها بقبول الإشراف ، و أسجل عظيم تقديري لها على ما بذلتـه من مجهود وافر في مساعدتي وما بذلته من جهد ووقت حتـى تزودنـي بمشروع القانون المصري لتنظيم المنافسة.

كما أتوجه بخالص الشكر و التقدير لأستاذتنا **الدكتورة سـميحة القليوبـي** أستاذ القانون التجاري و البحري ووكيل كلية الحقوق -جامعة القاهرة سابقاً على تفضلها بقبول مناقشة الرسالة .

وللأستاذ **الدكتور رضا عبيد** أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كليـة الحقوق جامعة القاهرة-فرع بني سويف الأسبق على تفضل سيادته بقبـول مناقشة هذه الرسالة.

ولا يفوتني التوجه بعظيم الشكر للأستاذ الدكتور **محمود مختـار بريـري** أستاذ القانون التجاري و البحري بكلية الحقوق -جامعة القاهرة و الأسـتاذ **الدكتور محمد صابر القليوبي** أستاذ القانون التجـاري و البحـري بكليـة

الحقوق -جامعة القاهرة على ما أبدوه من مساندة لي و تعاون معي خـــلال مدة إشرافهما السابقة على الرسالة.

كما لا أنسى فضل الأستاذ **الدكتور علاء الدين إبراهيم** مدرس الشـــريعة بكلية الحقوق -جامعة حلوان و أتوجه بعظيم شكري لـــه علـــى تفضلـــه بالتصحيح اللغوي للرسالة.

كما أتوجه بعظيم العرفان وجزيل الشكر للأستاذ **الدكتور محمـــود خيـــال** وكيل كلية الحقوق- جامعة حلوان لشئون الدراسات العليا على توجيـــهات سيادته القيمة لي طوال مدة تسجيل الرسالة.

كما لأتوجه بخالص الشكر و الامتنان للأستاذة **صفاء منـــدورة** الموجـــهة الأولى بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية للجهد والوقت الذي بذلتـــه من أجل تزويدي بالمراجع الخاصة بموقـــف الشـــريعة الإســـلامية مـــن الاحتكار.

وأسأل الله أن يجزيهم خير جزاء على ما بذلوه معي من وقت و جهد.

وأخيراً أتوجه بالشكر لعائلتي على مساعدتهم و مساندتهم لي طـــوال مـــدة كتابة الرسالة و أخص بالشكر والدتي الحبيبة و أختي و زوجي و بناتي.

مقدمة

تشهد البيئة الاقتصادية و التجارية الدولية تحولات و تغيرات هائلـــة فـــي وقتنا الحاضر . وتتوقف قدرة الدول النامية على التفاعل و التكيف مع تلك التغيرات ،على مدى قدرتها على استيعاب مجموعة من الحقـائق الجديـدة أهمهـا ضرورة تفعيل مبدأ حرية التجارة و الصـناعة ، وتشـجيع روح المنافسة التي أصبحت ضرورة ملحة لدفـع عجلـة النشـاط الاقتصـادي واللحاق بركب التقـدم ، لما ينتـج عنـها مـن تحسـين نوعيـة السـلع والخدمـات و خفض أثمانها.[1]

ومن أهم الحقائق التي يجب أن نأخذها في الاعتبار، ضرورة إدخال آليـات قانونية جديدة في النظم القانونية للدول النامية ، حتى تسمح لها بالتأقلم مـع المتغيرات التجارية و الصناعية الدولية ، وحتى تتمكن من اختراق أسـواق الدول المتقدمة و جنى ثمار ما يترتب على ذلك الاختراق من نتائج إيجابية فبدون تلك الآليات القانونية لن تتمكن الدول الفقيرة من دفع عجلة التنميـة دفعاً فعالاً ، بل ستظل ثمار التنمية حكراً على قلة قليلة فيها .

كما أن تلـك الدول لن تستطـيع التكيف مع المجتمع التجاري والصنـاعي الدولي ، الذي يتطلب التعامل معه تبنى الـدول الناميـة لتلـك الأنظمـة القانونية.

ومن أهم هذه الآليات القانونية، التنظيمات التشريعية التي تنظـم المنافسـة وتحظر الاحتكارات ، و التي بلغت أهميتها مبلغاً جعل بعض الفقهاء يـرى أن دراسة الآليات القانونية التي تحمي المنافسة تعد التزامـاً أدبيـاً علـى

---

[1] د. حسن عبد الباسط جميعي-حماية المستهلك ، الحماية الخاصة لرضاء المستهلك في عقود الاستهلاك - دار النهضة العربية-١٩٩٦-ص٧.

فـــهـرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٦
١-تعريف قانون المنافسة	٨
٢-قانون المنافسة و القانون الإقتصادى	١٢
٣-قانون المنافسة و قانون الإستهلاك	١٤
٤-التطور التاريخى لقانون المنافسة	١٨
٥-أنواع المنافسة	٢٤
شروط المنافسة الكاملة	٢٥
١-التعددية	٢٥
٢-الشفافية	٢٥
٣-التجانس السلعى	٢٦
٤-حرية الدخول و الخروج من السوق	٢٦
٥-إنعدام تكاليف الإنتاج	٢٦
٦-إمكانية تنقل عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج	٢٦
٦-أهمية حماية و تنظيم المنافسة	٢٩
٧- موقف الإسلام من الممارسات المقيدة للمنافسة	٣٢
ا- مفهوم الإحتكار فى الشريعة الإسلامية	٣٤
ب- حكم الإحتكار	٣٧
شروط الإحتكار المحرم فىالشريعة الإسلامية	٣٧
أولاً:رفع الأثمان ومايتتج عنه من ضرر للناس	٣٧
ثانياً :إنقاص العرض بمقدار كافى	٣٨
٨- خطة البحث	٣٩
الباب الأول	
الإتفاقات الإقتصادية المقيدة للمنافسة	٤١
تمهيد	٤١
الفصل الأول:حظر الإتفاقات المقيدة للمنافسة بين المشروعات	٤٤
تقسيم	٤٤
المبحث الأول:السند التشريعى فى القانون الفرنسى و المصرى	٤٤

المطلب الأول : التطور التاريخى للتشريعات الفرنسية التى تحظر الإتفاقات غير المشروعة	٤٦
أولاً :المادة ٤١٩ من القانون الجنائى الفرنسى	٤٦
ثانياً: المادة ٥٠ من المرسوم بقانون الصادر فى ٣٠ يونيه ١٩٤٥	٤٩
المطلب الثانى : حماية المنافسة فى ظل التشريع الجنائى المصرى	٥٠
-حماية المنافسة فى ظل المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات المصرى	٥١
المبحث الثانى: مفهوم الاتفاقات بين المشروعات	٥٥
المبحث الثالث: معيار اقتصاديات السوق و أثره على تحديد نطاق التنظيم التشريعى الفرنسى	٥٩
المطلب الاول: مفهوم معيار اقتصاديات السوق	٥٩
المطلب الثانى : أثر مبدأ اقتصاديات السوق على تحديد التنظيم التشريعى للمنافسة	٦٢
١- نظام الأثمان	٦٢
-الفرض الأول:أن تتولى الدولة بنفسها احتكار إنتاج أو بيع سلعة	٦٣
-الفرض الثانى: تسعير السلعة او الخدمة بواسطة السلطة العامة	٦٣
٢-تنظيم الدولة لقطاع اقتصادى معين	٦٤
٣-نظام المشروعات العامة	٦٥
المبحث الرابع: النطاق الإقليمى للتنظيم التشريعى	٦٩
الفصل الثانى: الشروط اللازم توافرها لنشوء الاتفاق المقيد للمنافسة	٧٢
-تقسيم	٧٢
المبحث الأول : الشروط المتعلقة بالإتفاق ذاته	٧٣
المطلب الاول : أطراف الإتفاق	٧٣
المطلب الثانى : الوضع الإقتصادى لأطراف الإتفاق	٧٧
أ-الإتفاقات الافقية	٧٨
ب-الإتفاقات الرأسية	٧٨
المطلب الثالث : أشكال الإتفاقات	٨٢
أولاً: الإتفاقات التي تتخذ شكلاً قانونياً	٨٣
ثانياً: التنسيق بين المشروعات	٨٩
المبحث الثاني : الشروط المتعلقة بتقييد المنافسة	٩٩
المطلب الأول :العلاقة بين الاتفاقات و تقييد المنافسة	١٠٠
١- توافر علاقة السببية	١٠٠
الفرض الأول: تقييد المنافسة نتيجة مباشرة لمحل الإتفاق	١٠٠
الفرض الثاني:تقييد المنافسة نتيجة مباشرة لآثار الإتفاق	١٠٣

٢- حالة عدم توافر علاقة السببية	١١١
المطلب الثاني : أشكال تحريف المنافسة الناشئة عن الاتفاق	١١٣
- شكل التقييد المحظور من القانون	١١٣
- أولاً : اتفاقات تهدف إلى تحجيم المنافسين	١١٤
١- تقييد حرية المنافسين في تحديد الثمن	١١٤
٢- تقييد حرية المنافسين في مجال تنظيم الإنتاج و التوزيع	١٢٠
- ثانياً : اتفاقات تهدف إلى تخفيض عدد المنافسين	١٢٢
١- منع اختراق السوق	١٢٣
٢- إبعاد منافسين حاليين من السوق	١٢٨
الفصل الثالث : التبرير القانوني للاتفاقات	١٣٠
تقسيم	١٣٠
المبحث الأول: الاتفاقات الناشئة عن نص تشريعي أو لائحي	١٣١
المبحث الثاني : الاتفاقات التي تساهم في التقدم الاقتصادي	١٣٣
المطلب الأول : شروط الإعفاء المتعلقة بأطراف الاتفاق	١٣٥
المطلب الثاني : شروط الإعفاء المتعلقة بالآثار المفيدة للاتفاق	١٣٨
المطلب الثالث : شروط الإعفاء المتعلقة بالمستفيدين من الاتفاق	١٤٣
المطلب الرابع : ارتباط الاتفاق بالآثار المفيدة المتولدة عنه	١٤٦
١- رابطة السببية	١٤٦
٢- التناسب بين تقييد المنافسة و الآثار المفيدة للاتفاق	١٤٩
-الإعفاء الجماعي	١٥١
-الوضع في مصر	١٥٢
أولاً : اتفاقات الامتناع عن البيع	١٥٣
ثانياً : الاتفاق على فرض حد معين لسعر البيع	١٥٤
الباب الثاني : إساءة استخدام المركز المسيطر	١٥٦
فصل تمهيدي	١٥٦
١- نبذة تاريخية عن التشريع	١٥٦
٢- تأثير التشريع الأوروبي للمنافسة	١٦٠
٣- الأراء الأولى للمفوضية الفرنسية للمنافسة في المراكز المسيطرة	١٦٢
الفصل الأول : المشروع ذو المركز المسيطر	١٦٦
- تقسيم	١٦٦

المبحث الأول : المشروع الواحد ذو المركز المسيطر	١٦٧
المبحث الثاني : مجموعة المشروعات ذات المركز المسيطر	١٦٨
المطلب الأول : المشروعات التي ترتبط ببعضها البعض	١٦٩
المطلب الثاني : المشروعات غير المرتبطة معاً	١٧٣
الفصل الثاني : المركز المسيطر	١٧٦
- تقسيم	١٧٦
المبحث الأول : تعريف المركز المسيطر	١٧٧
أولاً : تعريف محكمة العدل الدولية	١٧٨
ثانياً : موقف القضاء الفرنسي	١٧٩
ثالثاً : موقف مجلس المنافسة و المفوضية الفرنسية للمنافسة	١٨٠
رابعاً : خصائص المركز المسيطر	١٨١
المبحث الثاني : مفهوم السوق	١٨٢
المطلب الأول : خصائص السلعة أو الخدمة التي يقدمها المشروع	١٨٣
١- مفهوم التبادلية	١٨٣
٢- أراء المفوضية الفرنسية للمنافسة	١٨٤
٣- معايير التبادلية	١٨٦
المطلب الثاني : النطاق الجغرافي للسوق	١٨٧
المطلب الثالث : عنصر العملاء و إمكانية تنوعهم	١٨٩
الفصل الثالث : تحديد مفهوم السيطرة	١٩١
تقسيم	١٩١
المبحث الأول : المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم السيطرة	١٩٣
المطلب الأول : معيار رقم الأعمال	١٩٤
١- موقف المفوضية الفرنسية للمنافسة	١٩٤
٢- موقف مجلس المنافسة و القضاء	١٩٦
٣- موقف التشريعات المعاصرة	١٩٦
المطلب الثاني : معيار نصيب المشروع من السوق	١٩٧
١- موقف المفوضية الفرنسية من المعيار	١٩٧
٢-قرارات مجلس المنافسة و القضاء	١٩٩
٣ضعف فقوم - التشريعات المعاصرة	٢٠٠
المطلب الثالث : معيار القدرة الاقتصادية و المالية	٢٠١

المبحث الثاني : أشكال سيطرة المشروع على السوق	٢٠٣
المطلب الأول : الوضع الاحتكاري	٢٠٤
المطلب الثاني: التركز الواضح للقوة المسيطرة	٢٠٨
الفصل الرابع : حالات التعسف في استخدام المركز المسيطر	٢١١
تقسيم	٢١١
المبحث الأول : الاستغلال التعسفي للمركز المسيطر	٢١٤
المطلب الأول : السلوك غير المشروع	٢١٥
١- الاستغلال الناشئ عن مجرد السيطرة على السوق	٢١٥
٢- الاستغلال التعسفي في حد ذاته	٢١٩
أ- الممارسات المماثلة للممارسات التي تقوم بها المشروعات في حالة الاتفاقات	٢٢٠
ب-الممارسات المقيدة للمنافسة غير المشمولة بجزاءات جنائية	٢٢١
المبحث الثاني : التعسف في استخدام التبعية الاقتصادية	٢٢٣
المطلب الأول : التنظيم التشريعي للتعسف في استخدام التبعية الاقتصادية	٢٢٤
المطلب الثاني : مفهوم حالة التبعية الاقتصادية	٢٢٧
المطلب الثالث : المعايير التي يستدل منها على قيام حالة التبعية الاقتصادية	٢٢٩
١- المؤشرات العامة المستخلصة من قرارات المجلس	٢٢٩
٢- أشكال حالة التبعية الاقتصادية و المعايير التي تحكمها	٢٣١
أ- حالة تبعية الموزع الاقتصادية لمورد	٢٣١
ب-حالة تبعية المورد الاقتصادية لعملائه	٢٣٣
المطلب الرابع : انعدام الحل المماثل	٢٣٦
مفهوم الحل المماثل	٢٣٧
الفصل الخامس : استخدام التركزات الاقتصادية لتقييد المنافسة	٢٣٨
تقديم	٢٣٨
المبحث الأول : النمو الخارجي للمشروعات	٢٤٢
المطلب الأول : الأشكال القانونية التقليدية للتركز الاقتصادية	٢٤٢
أولاً : البنية القانونية للنمو الخارجي ذات الكيان الواحد	٢٤٣
١- الاندماج الرأسي	٢٤٥
٢- الاندماج الأفقي	٢٤٦
ثانياً : مجموعة الشركات	٢٤٦
المطلب الثاني : الإطارات القانونية للعلاقات بين المشروعات	٢٤٩

المبحث الثاني : نطاق تطبيق الرقابة التشريعية على التركز في فرنسا	٢٥٣
المطلب الأول : تعريف التركز	٢٥٤
أولا : كل الآليات القانونية التي تؤدي إلى تكوين مجموعات الشركات	٢٥٤
ثانيا : التصرفات التي يكون محلها أو ينتج عنها حدوث تأثير محسوس لمشروع على مشروع آخر	٢٥٨
المطلب الثاني : حجم التركز المطلوب لمنع المنافسة	٢٦٠
أولا : حجم التركز المطلوب لمنع المنافسة	٢٦٠
ثانيا : آثار التركزات الاقتصادية للمنافسة	٢٦٤
المبحث الثالث : إجراءات الرقابة على التركز في فرنسا و دور مجلس المنافسة الفرنسي	٢٦٥
المطلب الأول : إجراءات الرقابة على عمليات التركز الاقتصادي	٢٦٨
- قرار وزير الاقتصاد	٢٧٤
المطلب الثاني : دور مجلس المنافسة في إرساء قواعد الرقابة على التركز	٢٧٦
أولا : الميزانية الاقتصادية لعملية التركز	٢٧٨
١-تحديد الضرر الواقع على المنافسة	٢٧٨
٢-مساهمة عملية التركز في النمو الاقتصادي	٢٨٠
ثانيا : الآليات التي يقترحها مجلس المنافسة للمحافظة على المنافسة الحرة في السوق	٢٨٢
ثالثا : موقف المشرع المصري من التركزات الاقتصادية	٢٨٨
الباب الثالث : الوسائل القانونية اللازمة لمواجهة الممارسات المقيدة للمنافسة	٢٩٠
مبحث تمهيدي : مجلس المنافسة	٢٩٠
تقديم	٢٩٠
المطلب الأول :تكوين مجلس المنافسة و جلساته	٢٩١
أولا : تكوين مجلس المنافسة	٢٩١
ثانيا : جلسات المجلس	٢٩٤
١- انعقاد مجلس المنافسة بكامل هيئته	٢٩٥
٢- الانعقاد في دوائر	٢٩٥
٣- انعقاد المفوضية الدائمة لمجلس المنافسة	٢٩٥
المطلب الثاني : اختصاصات مجلس المنافسة	٢٩٦
أولا : الدور الاستشاري العام لمجلس المنافسة	٢٩٧
أ- الاستشارة الاختيارية	٢٩٧
١- الحكومة	٢٩٧
٢- اللجان البرلمانية الدائمة	٢٩٧

٣- الأشخاص المعنوية	٢٩٧
٤- السلطة القضائية	٢٩٨
ب- الاستشارة الإجبارية	٢٩٩
ثانياً : الدور الاستشاري الخاص لمجلس المنافسة	٣٠٠
المطلب الثالث : الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة	٣٠١
الفصل الأول : إجراءات التحقيق المبدئية	٣٠٥
المبحث الأول : التحقيقات البسيطة	٣٠٥
المبحث الثاني : التحقيقات التي تتم تحت رقابة القضاء	٣١١
المطلب الأول : طلب التحقيق	٣١١
المطلب الثاني : الإذن بالتحقيق	٣١٢
الفصل الثاني : الإجراءات أمام مجلس المنافسة	٣١٤
المبحث الأول : الإجراءات الاعتيادية	٣١٥
المطلب الأول : اختصاص مجلس المنافسة بنظر النزاع	٣١٥
أولاً : التكليف من وزير الاقتصاد	٣١٥
ثانياً : التكليف الذاتي	٣١٦
ثالثاً : تقديم الطلب بواسطة المشروعات	٣١٧
المطلب الثاني : قرار مجلس المنافسة بعدم القبول	٣١٩
المطلب الثالث : قبول الطلب و تحقيق الدعوى بواسطة المجلس	٣٢٠
الفرع الأول : المرحلة التمهيدية	٣٢٠
أ- الاستماع إلى الأطراف	٣٢٢
ب- حقوق الدفاع في المرحلة التمهيدية	٣٢٣
الفرع الثاني : مرحلة التحقيق الاعتيادية	٣٢٤
أولاً : إعلان أسباب الدعوى	٣٢٤
١- التكييف القانوني لإعلان الأسباب	٣٢٥
٢- القواعد التي تحكم الإعلان من حيث الشكل	٣٢٦
٣- القواعد التي تحكم الإعلان من الناحية الموضوعية	٣٢٦
ثانياً : المعلن إليهم أسباب الاتهام	٣٢٧
ثالثاً : الإطلاع على الملف و تقديم الملاحظات	٣٢٨
رابعاً: إعداد التقرير النهائي و إعلانه	٣٢٨
١- القواعد التي تحكم التقرير النهائي من حيث الشكل و الموضوع	٣٢٩

أ- من حيث الشكل	٣٢٩
ب-من حيث الموضوع	٣٢٩
٢ - المعلن إليهم التقرير النهائي	٣٣١
٣-رد الأطراف على التقرير النهائي	٣٣١
الفرع الثالث: جلسات مجلس المنافسة و المداولة	٣٣٢
أولاً : جلسات المجلس	٣٣٢
ثانياً : المداولة	٣٣٤
المبحث الثاني : الإجراءات الخاصة أمام مجلس المنافسة	٣٣٥
المطلب الأول : الإجراءات المبسطة و القرار بألا وجه	٣٣٥
أولاً الإجراءات المبسطة	٣٣٥
١- : مميزات الإجراءات المبسطة	٣٣٧
٢- : عيوب الإجراءات المبسطة	٣٣٧
ثانياً : القرار بألا وجه	٣٣٨
المطلب الثاني :اتخاذ الإجراءات التحفظية	٣٣٨
- القواعد الشكلية لطلب الإجراءات التحفظية	٣٤١
الفصل الثالث : الجزاءات	٣٤٢
- تقسيم	٣٤٢
المبحث الأول : الجزاءات التي تطبق علي المشروعات و الأشخاص المعنوية	٣٤٣
المطلب الأول : الأوامر و الجزاءات الملية	٣٤٣
أولاً : الأوامر	٣٤٤
ثانياً : الجزاءات المالية	٣٤٦
١- عوامل تقدير الجزاء	٣٥٠
أ-قاعدة تناسب الجزاءات	٣٥٠
١-جسامة الافعال	٣٥٠
٢-حجم الضرر الواقع على الاقتصاد	٣٥١
٣-شخصية الجزاء	٣٥٣
المطلب الثاني : لختصاص القضاء بتوقيع الجزاءات المدنية على الممارسات ؛ضادة للمنافسة	٣٥٧
المبحث الثاني : الجزاءات التي تطبق علي مدراء المشروعات	٣٦٠
المبحث الثالث : تطبيق القواعد العامة للقانون على الممارسات المقيدة للمنافسة	٣٦٣
- ضرورة اللجوء إلى قواعد المسئولية المدنية	٣٦٥

أولاً : الخطأ	٣٦٩
ثانياً : الضرر	٣٧١
أ – الضرر الفردي	٣٧٢
ب – الضرر الجماعي	٣٧٤
ثالثاً : علاقة السببية	٣٧٥
الخاتمة	٣٧٨
المراجع العربية	٣٨٣
المراجع الأجنبية	٣٨٧
الفهرس	٤٠٧